لم تكن تخص الجامعات بهذه الاجراءات. وبالاضافة الى هذا، نعتقد ان منح الجامعات في المناطق [المحتلة] تراخيص لتوظيف أساتذة من البلدان العربية، هو خطوة ايجابية من جانب الحكومة العسكرية، يترتب عليها تعزيز وضع هذه الجامعات الناشئة، التي تعجز عن تلبية احتياجاتها كاملة من أوساط الأساتذة المحليين. ومع ذلك، فلقد مرت حالات قليلة كان يُسمح فيها لشخص بدخول المناطق [المحتلة] والتجول بحرية، ولم يكن يُسمح له مع ذلك بالعمل أستاذاً في جامعة. وفي هذه الحالات، يصعب جداً القول: ان أعمال الحكومة العسكرية تمثّل سياسة عامة، وانها ليست سياسة موجهة حصراً وقصداً للجامعات. وأكثر من ذلك، فإنه اذا كانت الحكومة العسكرية تسمح لشخص بالدخول والتنقل بلا قيود، فمن حق المرء ان يستنتج أنها لا تعتبره خطراً على الأمن. فمنع مثل هذا الشخص من الانضمام الى هيئة التدريس في الجامعة لا يمكن تبريره بالاعتبارات الأمنية، ويعتبر تدخلاً غير مقبول من جانب الحكم العسكري في السياسات التوظيفية للمؤسسات الجامعية. وكما ذكرنا آنفاً، فان عدد هذه الحالات قليل (لقد عرفت اللجنة ثلاث حالات فقط من هذا القبيل).

مقابل ذلك، هناك مشكلة تأخيرات الحكومة العسكرية في معالجة طلبات الجامعات المتعلقة بتوظيف أساتذة من الخارج. فعلى ادارة الجامعة تقديم طلب عمل لكل أستاذ لا يحوز بطاقة هوية محلية، سواء كان الشخص يحمل اذناً بالعمل في الماضي ويعمل حالياً كأستاذ منتظم في الجامعة، أم كان شخصاً جديداً ترغب الجامعة في استخدامه للمرة الأولى. ففي العديد من الحالات، تؤخّر الحكومة العسكرية الرد على هذه الطلبات بضعة أشهر، ولا ترد الا بعد سلسلة من المذكرات المتكررة. ولهذا يحدث أحياناً، عند بدء السنة الدراسية، ان كثيراً من أعضاء هيئة التدريس لا يكونون بعد على بينة من أمرهم بشأن وضعهم القانوني. وفي معزل عن مبادىء الادارة السليمة، التي لا تعتبر لجنتنا نفسها مخولة بتقييمها، فان مثل هذه التصرفات لا ينتج عنها سوى تغذية الاستياء وإذكاء المرارة، وهي ممارسات يمكن تفاديها بسهولة.

وهناك نقطة أخرى للاحتكاك بين الجامعات والحكومة العسكرية، يصعب فيها أيضاً معرفة ما اذا كانت التأخيرات، من جانب هذه الحكومة، تشكل تدخلاً في الحرية الأكاديمية، أم أنها نتيجة «عادية» لمصاعب ادارية. وتتعلق هذه النقطة بتوسيع اطار الدراسات. فلقد أُبلغنا، في جامعة بيت لحم، ان الحكومة العسكرية رفضت السماح بإنشاء أقسام دراسية جديدة، بالاضافة لتلك التي سُمح بها عند تأسيس الجامعة. وهذا الموقف يضطر الجامعة لتوسيع مجال دراساتها بطريقة قسرية، او يكون البديل أمامها إلغاء التوسع نهائياً. وندرج، ضمن هذه الفئة من الشكاوى، شكوى مجلس أمناء جامعة النجاح في نابلس، المتعلقة بسلسلة من التأخيرات في اعطاء تراخيص البناء لاقامة الحرم الجديد بالقرب من نابلس. وهذه التأخيرات تحدّ من نمو البرامج الدراسية في الجامعة، وتشكّل تدخلاً فيها. ولم تواجهنا مثل هذه المشكلة في جامعة بير زيت، التي تقوم الآن بإنشاء مبنى جديد، بعيد عن حرمها القديم الذي لم يعد يلبي احتياجاتها أبداً.

وانه لمن البديهيات، استحالة مزاولة نشاط أكاديمي دون توافر حرية الوصول الى الكتب والدوريات والوثائق. وحيث هناك رقابة أمنية (كما في اسرائيل)، فالهدف منها عموماً هو الحيلولة دون نشر مواد قد تسبب ضرراً لأمن الدولة، وليس حظر الوصول الى مواد منشورة فعلاً. لكن الحكومة العسكرية تفرض رقابة تستهدف بها الغاية الثانية؛ فهناك أمر [عسكري] يحظّر توزيع كتب معينة واقتناءها. ولم يكن في استطاعتنا الحصول على قائمة بهذه الكتب الممنوعة من اي مصدر رسمي، على الرغم من اننا كررنا طلب القائمة عدة مرات. لكن المصادر الرسمية أبلغتنا، على اي حال، ان القائمة تضم ٦٤٨ كتاباً كلها تقريباً باللغة العربية. وان الرقيب يعيد النظر في القائمة، بين وقت وآخر. وان الرقيب (او من يقوم مقامه) مخوّل بمنع دخول الكتب المحظورة الى المناطق [المحتلة]، وذلك باجراءات التفتيش في مخافر الحدود. وحدث، أكثر من مرة، ان الحكومة العسكرية أمسكت بمجموعة من الكتب، ثم قامت بفحصها ولم تسمح الا بدخول غير الممنوع منها. وفي بعض الحالات أُبقيت الكتب التي لم يسمح بدخولها في مخفر الحدود بهدف اعادتها، فيما بعد، الى البائع. وفي حالات أخرى